

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 22 فبراير 2018 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6581)



في هذا العدد

الافتتاحية

02

ترسيخ ثقافة التقدير والتكريم

الإمارات اليوم

03

محطة تاريخية فارقة في تاريخ الإمارات

تقارير وتحليلات

04

مقومات ريادة الإمارات في قطاع الاقتصاد الإسلامي

05

المجوم على الغوطة الشرقية والتداعيات على جهود حل الأزمة السورية

06

ماذا وراء زيارة روحاني الأخيرة للمند؟

شؤون اقتصادية

07

حامد بن زايد يكرم المؤسسات والشركات الفائزة بجائزة الشيخ خليفة للامتياز

من إصدارات المركز

08

نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً

عام زايد 2018

09

دولة الإمارات العربية المتحدة تحتفل بعيدها الوطني الأول



ترسيخ ثقافة التقدير والتكريم

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، على ترسيخ ثقافة التقدير والتكريم، باعتبارها الحافز لجميع أبناء الوطن نحو مزيد من العمل والعطاء والبذل، ولا شك في أن مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بإطلاق اسم الشيخ زايد بن حمدان آل نهيان على شارع المدينة الأكاديمية - تقديراً لما قدمه من تضحيات ومواقف مشرفة في سبيل رفعة الوطن وإعلاء رايته- إنما يمثل إعلاء وتكريساً لهذه الثقافة وتأكيداً على أن الإمارات دائماً ما تكرم أبنائها الذين يقدمون النموذج في التضحية والفداء من أجل أن يظل وطننا الغالي آمناً مستقراً على المستويات كافة. فليس هناك ما هو أعظم من تقدير أولئك الذين يقدمون أرواحهم فداءً للوطن، ولا يألون جهداً في التضحية من أجل الدفاع عن مكتسباته، ولهذا ستظل دولة الإمارات، قيادة وشعباً، وفية لهؤلاء الأبطال، حريصة على تقدير تضحياتهم واثمين لإنجازاتهم، ولعل تهنئة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، للشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، ورفاقه المصابين في ميدان الشرف والواجب، بمناسبة عودتهم إلى أرض الوطن سالمين -بعد أن منّ الله عليهم بالشفاء- تؤكد المكانة الاستثنائية التي يحظى بها هؤلاء الأبطال، باعتبارهم يمثلون نموذجاً لجميع أبناء الوطن الذين يسطرون أروع الأمثلة في التضحية والشجاعة والإقدام تلبية لنداء وطنهم، ويقدمون القدوة لشبابنا في كل مواقع العمل الوطني، من أجل أن تستمر ملحمة البناء والتنمية. فزايد بن حمدان آل نهيان، وأمثاله من أبطال الوطن، كما يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، ضربوا أروع الأمثلة في البذل والعطاء والوفاء، بمثلهم نفخر وبهم تشمخ وتعلو الأوطان.

وفي الوقت الذي تحرص فيه القيادة الرشيدة على تقدير تضحيات أبطال الوطن وتقديم أوجه الدعم والرعاية الكاملة لهم، فإنها تواصل احتضانها لأسر شهداء الوطن الأبرار، والاهتمام الكبير بالجرحى والمصابين، لإشعارهم بأنهم ليسوا وحدهم، وأن الشعب بجميع فئاته يقف خلفهم ويثمن تضحياتهم، ولهذا ليس غريباً أن تصبح مقولة «البيت متوحد»، شعاراً لكل مواطن في كل إمارات الدولة، لما تجسده من قيم الولاء والانتماء والتلاحم بين جميع فئات المجتمع والتفاعل بين القيادة والشعب، وما تعنيه من أمن واستقرار شامل ينعم به وطننا الغالي على جميع المستويات.

وإذا كانت القيادة الرشيدة تحرص على تقدير تضحيات أبناء الوطن في ميادين الحق والواجب، فإنها لا تتوانى في الوقت ذاته عن تكريم أصحاب الإنجازات في المجالات المختلفة، سواء كانت علمية أو أدبية أو ثقافية أو رياضية، لأنها تؤمن أن انتشار ثقافة التقدير والتكريم، وما يرتبط بها من تنافس شريف سواء بين الأفراد أو بين المؤسسات المختلفة، تصب في خدمة المجتمع وتعزز مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، ولعل من المبادرات المهمة التي كان لها بالغ الأثر في ترسيخ هذه الثقافة، مبادرة «أوائل الإمارات»، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، في عام 2014، بهدف تكريم أبناء الوطن الأوائل والرواد في المجالات كافة، الذين يسهمون بشكل بارز في تعزيز مسيرة التنمية والنهضة الإماراتية. و«جائزة أبوظبي» التي تم إطلاقها في عام 2005، وتنظم برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، لتكريم أصحاب العطاءات والإنجازات المجردة لخدمة المجتمع. ولهذا فحينما يقال اليوم إن الإمارات تسعى دوماً إلى تعزيز ريادتها والوصول إلى المركز الأول في المجالات كافة، تقفز إلى الذهن كل تلك المبادرات الريادية، وهو ما يؤكد للجميع أن إنجاز الإمارات لم يأت من فراغ، وإنما تحقق نتيجة لهذه الثقافة التي تغرس في أبناء الوطن روح التحدي والإصرار والتضحية والعمل من أجل رفعة الإمارات وإعلاء شأنها بين الأمم.

محطة تاريخية فارقة في تاريخ الإمارات

يوصل الإماراتيون وعلى مختلف الصعد والمستويات إحياء «عام زايد»، ويستذكرون محطات لا تنسى من تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن بينها يوم الخميس الـ 18 من فبراير 1971 الذي مثل نقطة فارقة في مسيرة الإمارات. فقبل 50 عاماً كان وجود هذه الدولة، مجرد حلم يصعب تحقيقه، ولكن حكمة وبعد نظر ورؤية قادة هذه المنطقة آنذاك جعل ما كان يراه البعض أشبه بالمستحيل، حقيقة واقعة. فمنذ اللقاء التاريخي والأخوي الذي جمع المغفور لهما، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، في عرقاب السديرة، انطلقت مسيرة الوحدة بخطى متسارعة وثابتة؛ وما هي إلا أشهر قليلة بعد ذلك اللقاء، حتى ولدت دولة الاتحاد التي أبهر ما حققته اليوم العالم أجمع. وإحياءً لتلك الذكرى المشرفة التي تبث مشاعر الفخر بالقيادة الإماراتية الرشيدة وتعزز الولاء والانتماء إلى الوطن، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مؤخراً عبر حسابه في «تويتر» إن 18 فبراير يصادف ذكرى تاريخية لبلادنا، حيث قبل 50 عاماً، وتحديداً في 18 من فبراير لعام 1968، وفي خيمتين بالصحراء على مرتفع يسمى عرقاب السديرة بين دبي وأبوظبي، اجتمع الشيخ زايد والشيخ راشد، واتفقا على إقامة دولة، ودعوا بقية الإمارات للانضمام، من هناك بدأنا، من هناك اتفقنا، من هناك مشينا في مسيرتنا. كان هذا الاجتماع هو الخطوة الأولى على سلم طويل تحفه التحديات والطموحات، سارت فيه الدولة بخطى متسارعة واضعة هدف الوصول إلى القمة نصب أعينها، وانطلقت دولة الإمارات في الطريق الصحيح نحو مصاف الدول المتقدمة، وفي الحقيقة، إن ما يدعو إلى الفخر ليس الرؤية المستقبلية في غرس بذور دولة الاتحاد فقط، وإنما حصاد هذا الغرس، الذي نراه اليوم يتجسد في المكانة التي وصلت إليها الإمارات في شتى المجالات، فخطواتها تسبق دولاً بسنوات وعقود قادمة عدة، وهذا ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، قائلاً، إن بذرة الاتحاد المباركة بدأت من خيمتين في الصحراء لتشق طريقها عالياً نحو الفضاء مرتكزة على أسس راسخة من النيات الطيبة والطموحات العالية، وقال سموه: «من الصحراء بدأنا وإلى الفضاء وصلنا.. ولسعادة شعبنا ورخائه عملنا».

إن الإيثار وإعلاء مصلحة الوطن هي سمة ترعرع عليها الشعب الإماراتي مستمدين جذورها من الآباء المؤسسين الذين قدموا للعالم أجمع نموذج القيادة الرشيدة في أبهى وأنجح صورها، ولطالما كان الهدف الأسمى هو رفعة الوطن من دون النظر إلى أي مصلحة أو غاية شخصية، وهذا ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، حيث يقول سموه: «18 فبراير يوم تاريخي في وطني الجميل.. كنت هناك.. ورأيت اجتماع النيات الطيبة مع الطموحات العالية في خيمة بدون فراش.. سمعت راشد يقول لزايد أنت الرئيس.. فكان زايد الرئيس والأب والمؤسس.. والقائد الأبدي لهذه الدولة.. لم يطلب زايد الرئاسة.. بل استدعاه التاريخ ليبنى أمة ودولة».

لم تكن الإنجازات المبهرة التي حققها الوالد المؤسس وليدة الصدفة، وإنما كانت نتاج ثوابت ذات بعد استراتيجي وتنموي، أرست قواعد صلبة قامت عليها الدولة، وانطلقت نحو مزيد من التقدم بفضل تضافر العمل المشترك، كان عمادها الأساسي بناء الإنسان والاستثمار فيه، واليوم نمتلك الأدلة والبراهين البينة على صواب الرؤية الاستشرافية للمغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد، طيب الله ثراه، حيث تسير دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بخطى متسارعة نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وعززت تنافسيتها إقليمياً ودولياً في المجالات كافة، وانتهجت سياسة خارجية ودبلوماسية ناجعة، واستطاعت توفير أرقى سبل الحياة الكريمة ومظاهر الرفاهية لكل من يعيش على أرضها.



مقومات قيادة الإمارات في قطاع الاقتصاد الإسلامي

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ مكانتها على الخريطة العالمية للاقتصاد الإسلامي، هذا المجال الذي غدا خلال السنوات القليلة الماضية صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي.

للاقتصاد الإسلامي، من خلال تصميم مسرّع الاقتصاد الإسلامي للتقنيات المالية الأول من نوعه في العالم، واستقطاب رواد الأعمال إلى قطاعاته المختلفة. ومع توجه العالم نحو الاعتماد على الآليات التكنولوجية القائمة على الإبداع والابتكار في التحول الرقمي، والاتجاه إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يتجه قطاع الاقتصاد الإسلامي نحو التوسع في مجال الصيرفة الذكية. وتماشياً مع تحقيق أهداف «رؤية الإمارات 2021»، تستهدف خطة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي للعام الجاري تسريع الخطى لتنفيذ مجموعة من المبادرات التي تركز على الارتقاء

بالمنظومة المعرفية والثقافية للاقتصاد الإسلامي، وتكثيف التعاون مع المؤسسات الداعمة لمسيرته تطوره، وكذلك تحديد حجم مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي المحلي من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة. وفي إطار مواكبة تطلعات الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي، وقّع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي مذكرة تفاهم مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تهدف إلى إرساء بنية تحتية متينة وإطار معرفي شامل لتنفيذ مبادرات تعزز قواعد الاقتصاد الإسلامي.

وفي إطار قيادة الدولة للجهود العالمية لتقويم حجم قطاع الاقتصاد الإسلامي، الذي تمثل صناعة الحلال أحد أهم محاوره، تستهدف الدولة أن تتبوأ مركزاً رئيسياً في صناعة الحلال عالمياً، وتضطلع بدور عالمي في تنظيم إجراءات الحلال على مستوى دولي، وفي هذا الإطار، على هامش افتتاح فعاليات الدورة الثالثة للمنصة العالمية لصناعة الحلال، مؤخراً، أطلق معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات»، خدمة الاعتماد الحلال، التابعة لإدارة الاعتماد الوطني في هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، وكذلك تدشين أول خريطة تفاعلية لجهات الاعتماد وتقويم المطابقة الحلال عالمياً.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الإمارات في الاقتصاد الإسلامي، فإنه مازال من المتوقع أن يحقق هذا القطاع الواعد نمواً أكبر، وأن تتعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

يعود ذلك إلى ما أثبتته قطاع الاقتصاد الإسلامي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، من مرونة وقدرة على التعامل مع المستجدات، كما يتنامى الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية يوماً تلو الآخر؛ حيث ذكر مؤشر الصيرفة الإسلامية الصادر عن «الإمارات الإسلامي» إحدى المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات مؤخراً أن أكثر من 75% من سكان الإمارات منفتحين للتعامل مع منتجات التمويل الإسلامية، وفي تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي الذي يصدره مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع تومسون رويترز ودينارد ستاندر، عبّر 86% من الأفراد المستثمرين عن تفاؤلهم الكبير بمستوى أداء القطاعات، و76% من المستهلكين أبدوا ثقتهم بالمنتجات، و69% من الشركات اعتبروا أن أداء الاقتصاد الإسلامي ممتاز، ما يعكس تطوراً كبيراً في وعي الجمهور حول الجودة والاستدامة وأمن الاستثمارات التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي.



وفي هذا الإطار، ارتفع إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية في الدولة إلى 61.4 مليار درهم في نهاية ديسمبر الماضي بزيادة على أساس شهري مقداره 2% مقارنة بنحو 60.2 ملياراً في نوفمبر السابق عليه، وعلى أساس سنوي بنحو 4.8% مقابل 58.6 ملياراً في ديسمبر 2016، وفق آخر إحصائيات لمصرف الإمارات المركزي. وقدرت أصول البنوك الإسلامية في نهاية العام الماضي عند 550.2 مليار درهم مرتفعة من 505.5 مليارات في نهاية 2016. وتستحوذ المصارف الإسلامية الإماراتية على نحو 7% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية حول العالم وبالباغة نحو 1.5 تريليون دولار، وفق تقديرات سابقة.

تأتي تلك الإنجازات التي حققتها الإمارات في هذا القطاع مدعومة بما تتمتع به الدولة من مميزات تساعد القطاع على مواصلة زخم النمو، والتي من أبرزها إعلان «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» في عام 2013، ومن ثم استراتيجية مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في عام 2017، التي مثلت دفعة قوية لترسيخ البنية التنظيمية للاقتصاد الإسلامي، من خلال إطلاق الهيئة الشرعية العليا للخدمات المالية التي يتولى إنشاؤها المصرف المركزي في الإمارات؛ وابتكار بيئة صديقة

الهجوم على الغوطة الشرقية والتداعيات على جهود حل الأزمة السورية

حملت الأعوام السبعة الماضية أفظع المجازر التي ارتكبت بحق الشعب السوري، طالت جميع فئاته من دون استثناء؛ حيث لا صوت يعلو في الغوطة الشرقية الآن على صوت البراميل المتفجرة والصواريخ والأسلحة السامة، لتكون هجمات الأيام الماضية، الأكثر دموية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مخلّفة مئات القتلى والجرحى.

لقد أصبحت الغوطة الشرقية، مثلاً للموت بأبشع صوره، وباتت التوقعات تشي باقتراب قيام القوات الحكومية السورية بهجوم برّي كبير، يتم فيه استعادة المنطقة التي تمثل آخر معقل للمعارضة، حتى أصبح المشهد أكثر دموية وكارثية؛ حيث الناس أمام خيارات محدودة من الملاجئ، يقابله استخدام القوات الحكومية للبراميل المتفجرة، وصواريخ أرض - أرض، لتأتي التوقعات بانتهاء الأسبوع الأخير من فبراير بعملية عسكرية، تدل عليها التعزيزات العسكرية، من مدافع وراجمات روسية، ودبابات حديثة على طريق حمص- دمشق، الأمر الذي سيزيد من عرقله وصول أي مساعدات أو عمليات إنقاذ للمحاصرين هناك، في حال لو لم تصدق الأنباء حول وجود مفاوضات بين هيئة تحرير الشام والنظام من أجل إخراج مقاتلي الهيئة باتجاه إدلب.



وبينما تُظهر روسيا وإيران وتركيا الحرص على التوصل لحلّول تنهي الحرب الدائرة في سوريا، ومحاولة إيقافها بشكل يضمن مصالح الدول الثلاث، آخرها التحضيرات لاستضافة تركيا للقاء يجمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس الإيراني حسن روحاني في إبريل المقبل، بشأن سوريا، فإن تصاعد القصف بشكل هستيري على الغوطة الشرقية، يؤكد أن التوجهات تميل إلى مصلحة الحلول العسكرية، وليس المسار التفاوضي.

إن التحذيرات الأممية من تفاقم الأمور إلى الأسوأ في الغوطة الشرقية، تأتي وكأنها الديباجة التي لا يُملك غيرها؛ حيث يتم الاكتفاء بمطالبات بوقف القصف العشوائي، والسماح بإدخال مساعدات الإغاثة الإنسانية وإسعاف وإخلاء مئات الجرحى والمرضى، في وقت يعاني فيه السوريون من القصف والموت والجوع، وكأن العالم من حولهم بات أصم وأعمى، لتتوارد أسئلة إلى الذهن، حول إمكانية تحرك الأمم المتحدة بشكل حقيقي، لإيقاف المجازر التي ترتكب على الأرض منذ سبع سنوات مضت، ولا يُعرف كم من السنوات تحتاج أيضاً لكي تنتهي.

وتتوالى بيانات الشجب والاستنكار، بحق الحكومة السورية، التي قصفت مؤخراً 10 بلدات في الغوطة الشرقية؛ حيث حذرت الأمم المتحدة من أن الغوطة قد تتحول إلى حلب ثانية، مع تواصل القصف على الجيب الذي تسيطر عليه المعارضة المسلحة. كما أصدرت منظمة «اليونيسف» بياناً صحفياً تضمّن عبارة واحدة فقط: «ليس هنالك كلمات بإمكانها أن تنصف الأطفال القتلى وأمهاتهم وآباءهم وأحباءهم»، تاركة بقية صفحة البيان فارغة من دون كلمات. لقد تصاعد وتيرة القصف والغارات التي تشنها قوات الحكومة السورية على أهالي الغوطة الشرقية خلال الأيام الماضية، أودت بحياة نحو 200 مدني، ومئات المصابين، منذ بدء تكثيف القصف على المنطقة، التي يحاصر فيها نحو 400 ألف نسمة، في حصيلة يومية تعدّ الأعلى منذ عام 2015، يعيش فيها المدنيون نقصاً فادحاً في الغذاء والمستلزمات الطبية، ودماراً للمنازل والمستشفيات والمدارس. وبضربات جوية ومدفعية ضخمة، يواجه أهالي الغوطة الشرقية حملات مكثفة من قوات الجيش السوري وحلفائه الروس، في وضع إنساني يخرج عن السيطرة، يحتمي فيه السكان في الملاجئ والغرف تحت الأرض، في وقت لم تشفع اتفاقات «عدم التصعيد» من تخفيف معاناة المدنيين، التي تقف في مقابل تعويل روسيا على استخدام تجربتها في «تحرير» الغوطة الشرقية على غرار حلب من المعارضة، أواخر عام 2016.

ويأتي الهجوم المكثف للقوات السورية على الغوطة الشرقية، بحجة «الاستفزازات المسلحة» التي تقوم فيها جبهة النصرة، وفقاً لتعبير ورد على لسان وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في مشهد يستنسخ تقدم الحكومة السورية على الأرض، حين طردت الفصائل المسلحة خارج المدن الرئيسية، واستعادت السيطرة على معظم مناطق وسط وشرق سوريا من تنظيم «داعش»، وانتزعت السيطرة على جيوب للمعارضة حول العاصمة دمشق، بمساعدة كل من روسيا وإيران، وميليشيات الأخيرة ووكلائها في المنطقة.



ماذا وراء زيارة روحاني الأخيرة للهند؟

اختتم الرئيس الإيراني حسن روحاني، السبت الماضي، زيارة رسمية للهند، استمرت ثلاثة أيام، وقع خلالها مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي العديد من اتفاقات التعاون المشترك، شملت مجالات النقل والطاقة ومكافحة الإرهاب والتعاون الزراعي، كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول أهم القضايا الإقليمية والدولية، فإلى أي حد يمكن للبلدين الاستفادة الفعلية من اتفاقيات التعاون الموقعة بينهما؟

إعلان أهمية زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني للهند جاء في بيان مشترك عقب ختام زيارة الأخير، تضمن تفاصيل

مذكرات التفاهم والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وما ستتضمنه المرحلة القادمة من لقاءات ثنائية وتطويرها على مختلف المستويات، بما في ذلك عقد اجتماع اللجنة الإيرانية-الهندية المشتركة وفرق العمل ذات الصلة والمشاورات السياسية على مستوى وزارة الخارجية والحوار بين مؤسسات الجيش ومجلس الأمن القومي والحوار بين غرف الأفكار والرقي بالعلاقات البرلمانية في البلدين، كما أكد الجانبان دور كل من البلدين إقليمياً ودولياً، معربين عن التزامهما بمكافحة الإرهاب وتعزيز التبادل الأمني لمحاصرته، كما أعربت الهند عن دعمها للتنفيذ الكامل للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الكبرى (1+5) وأهمية تفعيله في إرساء الأمن والسلام والاستقرار الدولي.



إلا أن العديد من المتابعين يرون أن طموحات إيران في توسيع الشراكة مع الهند تعترضها مجموعة من المعوقات السياسية والاقتصادية، من أبرزها التكلفة الباهظة لنقل الغاز إلى الهند بشكل مباشر، وعدم أمان الخط البحري الذي تسعى لنقل الغاز عبره، فضلاً عن تأثير استمرار توتر علاقات الهند وباكستان على مشاريعها مع الهند، وبالتالي فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين سيظل في حدوده الضيقة. وقد حاول الرئيس روحاني خلال زيارته للهند أن يستعرض إمكانيات تطوير ميناء «جابهار» الإيراني لجعله جسراً للهند إلى أوروبا الشرقية وآسيا المركزية، بهدف تقليل اعتماد بلاده على موانئ دول الخليج العربي في استيراد السلع الرئيسية، إلا أن العديد من المعطيات تشير إلى صعوبة تحقيق هذا الطموح، وذلك بسبب انعدام ثقة الشركات الدولية بالاستثمار مع أي طرف إيراني، فضلاً عن خشيتها من التورط في خرق العقوبات الأمريكية والدولية المفروضة على طهران. من جهة أخرى تشكل الوضعية الأمنية المضطربة في أفغانستان -المجاورة لإيران- بسبب تصاعد نشاط حركة طالبان وتنظيم «داعش» مصدرًا مستمرًا للقلق الإقليمي والدولي، وهو ما يحول دون نجاح أي خط لنقل الغاز من إيران إلى الهند عبر أفغانستان. كما لا يزال شبح إعادة فرض العقوبات الدولية على طهران أمراً يخيف العديد من المستثمرين الخارجيين.

وفي النهاية تبقى التحركات الإيرانية الأخيرة للبحث عن شراكة اقتصادية خارج دائرتها الإقليمية ضرباً من العبث، ذلك أن منطق السياسة والاقتصاد يقتضي تطبيع العلاقات مع الجوار الإقليمي على أسس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة أولاً، والتخلي عن سياسة تغذية النزاعات والحروب وتمويل الوكلاء الخارجيين ثانياً، وهو ما تتورط فيه إيران في الوقت الراهن.

مجلس الأمن القومي والحوار بين غرف الأفكار والرقي بالعلاقات البرلمانية في البلدين، كما أكد الجانبان دور كل من البلدين إقليمياً ودولياً، معربين عن التزامهما بمكافحة الإرهاب وتعزيز التبادل الأمني لمحاصرته، كما أعربت الهند عن دعمها للتنفيذ الكامل للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الكبرى (1+5) وأهمية تفعيله في إرساء الأمن والسلام والاستقرار الدولي.

ويتضح من خلال إصرار الجانب الإيراني على توقيع العديد من الاتفاقيات مع الطرف الهندي وتسويقها إعلامياً استماتة طهران في إيجاد شريك اقتصادي وسياسي يساهم في خروجها من عزلتها الإقليمية والدولية، وخاصة أن تحركها الأخير يأتي بالتزامن مع تصاعد دعوات دولية بإدانة سلوكها في زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، إثر تورطها المباشر في العديد من الصراعات الراهنة.

وبناء على شعور إيران بعزلتها الحالية يرى مراقبون أن بحثها عن شراكة اقتصادية وسياسية مع الهند يدخل ضمن مساعيها لإخراج اقتصادها من الركود الناجم عن الضغوط الأمريكية وتأخر نتائج الاتفاق النووي، كما يرتبط تحركها الخارجي بموجة الاحتجاجات الاقتصادية التي عرفتها المدن الإيرانية مؤخراً، إضافة إلى ارتفاع الأصوات المعارضة من داخل النظام الإيراني نفسه، وهي كلها أمور باتت تضع نظام طهران وأجهزته المختلفة أمام المزيد من التحديات. وتسعى إيران إلى أن تجعل من الهند بديلاً اقتصادياً قوياً بعد خسارتها لعلاقاتها التجارية مع دول الخليج، مستغلة اعتماد الهند في جزء من

حامد بن زايد يكرم المؤسسات والشركات الفائزة بجائزة الشيخ خليفة للامتياز



وجميع المعنيين من جهةٍ أخرى، تمت بصورة ذكية متكاملة، وبما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي التي وضعت اللجنة العليا للجائزة الاستراتيجية لها منذ العام الماضي. وأفاد بأن أعداد المشاركين لا تزال في حالة ازدياد مطرد، حيث وصل عدد المشاركين إلى أكثر من 100 شركة ومؤسسة من إمارة أبوظبي ودولة الإمارات، إضافةً إلى المشاركين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، كرم سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان، رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، أمس، 33 هيئة وشركة فائزة بجائزة الشيخ خليفة للامتياز في دورتها الـ16. وشهد الحفل الختامي للجائزة، الذي نظّمته غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، بقصر الإمارات أمس، حضور عدد من كبار المسؤولين ووكلاء الدوائر، وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة لدى الدولة، وأعضاء مجلس إدارة غرفة أبوظبي. وقال سعيد عبدالجليل الفهيم رئيس اللجنة العليا للجائزة، إن الدورة السادسة عشرة لجائزة الشيخ خليفة للامتياز شهدت تطوراً نوعياً من ناحية التقنيات الحديثة التي استخدمت فيها، والطفرات الكبيرة في أعداد المشاركين والمقيمين على حدٍ سواء، موضحاً أن أعمال التقويم والتحكيم وإدارة الوثائق بين إدارة الجائزة من جهة

بنوك الإمارات الأولى خليجياً بأصول 734 مليار دولار

واصلت البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرها على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2017، وقفز إجمالي أصولها إلى 734 مليار دولار (2.693 تريليون درهم) بزيادة قدرها 14 مليار دولار (51.4 مليار درهم)، مقارنة بـ720 مليار دولار (2.642 تريليون درهم) في الربع الثالث من العام ذاته. وجاء الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية بالمركز الثاني من حيث قيمة الأصول التي بلغت 615 مليار دولار، تلاه الجهاز المصرفي في دولة الكويت الذي وصلت قيمة أصوله 212 مليار دولار، ثم بنوك مملكة البحرين بنحو 189 مليار دولار، وسلطنة عُمان 82 مليار دولار. وحاز بنك أبوظبي الأول مركز الصدارة، مقارنة بالبنوك الخليجية الأخرى في جميع المؤشرات، ومنها قيمة الأصول التي وصلت في نهاية العام الماضي إلى 182 مليار دولار، والقيمة السوقية المرتفعة إلى مستوى 30.4 مليار دولار، وصافي الأرباح التي بلغت نحو 3 مليارات دولار.



أمريكا تبيع سندات بـ 179 مليار دولار خلال يوم واحد

باعت وزارة الخزانة الأمريكية سندات قيمتها الإجمالية 179 مليار دولار في إطار سعيها لإعادة تكوين السيولة النقدية لديها، في الوقت الذي ارتفع فيه العائد على سندات الخزانة ذات الثلاثة أشهر وذات الستة أشهر إلى أعلى مستوياته منذ عام 2008. وباعت الوزارة سندات مدتها 3 أشهر بقيمة 51 مليار دولار بعائد قدره 1.64%، بزيادة قدرها 6 نقاط أساس، مقارنة بالعائد على هذه السندات في الطرح السابق يوم 12 فبراير الحالي. كما باعت الوزارة سندات مدتها 6 أشهر بقيمة 45 مليار دولار بعائد قدره 1.82%، وباعت سندات مدتها 4 أسابيع بقيمة 55 مليار دولار، وبعائد قدره 1.38%. وتراجع معدل الاكتتاب في هذه السندات إلى أقل مستوياته منذ عام 2008. في الوقت نفسه باعت الوزارة سندات مدتها عامان بقيمة 28 مليار دولار، في مستهل أسبوع طرح سندات طويلة المدى، حيث جاء الطلب أقل من المتوسط. وبلغ سعر العائد على السندات ذات العامين 2.255% من قيمتها الاسمية، وبمعدل تغطية للطرح بلغ 3.72 مرة. وكانت وزارة الخزانة الأمريكية باعت سندات مدتها عامان في الشهر الماضي، بقيمة 26 مليار دولار، حيث بلغ سعر العائد عليها 2.066% ومعدل التغطية 2.22 مرة من قيمة الطرح.



نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً

تأليف: برنارد جنكن - جورج غرانت
تاريخ النشر: 2012



تمر المملكة المتحدة حالياً بنقطة تحول استراتيجية، تتعلق بدورها العالمي، والقضية التي تعد على المحك الآن، هي: هل كانت تريد المحافظة على مكانتها؛ بوصفها قوة عالمية تتمتع بدور عالمي، أم أنها ترغب في أن تصبح بلداً أوروبياً آخر ذا دور إقليمي فقط؟ إن طموح الحكومة المعلن يتفق مع الخيار الأول، إلا أن قراراتها المتعلقة بسياساتها الدفاعية والخارجية إنما تقود نحو الخيار الثاني.

وتتساءل الدراسة: ألم تكن المملكة المتحدة تستطيع المحافظة على دورها العالمي؟ ومن الذي سيأخذ مكانها؟ وهل ستوافق بلدان أخرى على تحمّل المسؤوليات التي تتخلى عنها؟ وهل ستتمكن القوى الأخرى التي ستحل مكانها، من جعل العالم مكاناً أفضل مما تسعى لتحقيقه؟

وترى الدراسة أن المملكة المتحدة تواجه اليوم خطراً يتمثل في أن حكومتها ما تزال تطمح إلى دور عالمي، ولكنها تقلص قدراتها إلى درجة لن تتمكن معها في المستقبل، إلا من لعب دور إقليمي محدود. هذا التناقض نتيجة لافتقار البلد إلى استراتيجية وطنية ملائمة، فاستراتيجية الأمن القومي لا تشكل استراتيجية وطنية متسقة؛ إذ إن مجال الاستراتيجية الوطنية أوسع من مجال استراتيجية الأمن القومي، وينبغي أن تشكل الإطار المفاهيمي الذي يتم وفقه التوجيه والتشكيل لاستراتيجية الأمن القومي.

وترتبط الدراسة فاعلية الاستراتيجية الوطنية باتخاذ المملكة المتحدة قراراً بلعب دور عالمي مناسب؛ فمن دون البت في نوع القوة التي تريدها، لا تستطيع أن تحدد بشكل صحيح مصالحها، أو السبل المثلى لحمايتها وتعزيزها. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أخفقت المملكة المتحدة في اتخاذ قرار بخصوص الدور العالمي المناسب لها. وقد تفاقمت هذه المشكلة عبر الشعور المستمر بالذنب حول ماضيها الإمبراطوري، والمخاوف حول كيفية الخوض في الشؤون الدولية في ضوء ذلك، وحن الوقت للمضي قدماً والخروج من هذه الدوامة.

وتلفت الدراسة النظر إلى أنه فيما وضعت استراتيجية الأمن القومي قائمة لما افترضته أنه التهديدات الخمسة عشر الأكثر خطورة بالنسبة إلى البلاد، وقسمتها إلى ثلاثة مستويات من التأثير والاحتمالات. ومع ذلك، وبعد أن سعت استراتيجية الأمن القومي لتحديد التهديدات التي يمكن تحديدها، وصنفتها بحسب أولوياتها، كان من المعيب أن تخفق في معالجة مشكلة

الصدمة الاستراتيجية التي لا يمكنها أن تتنبأ بها، ولكنها توجب الرد؛ ولذا، فإن مراجعة «الاستراتيجية الدفاعية والأمنية» المنبثقة عن استراتيجية الأمن القومي لا ترقى إلى المستوى المطلوب للتأكد من أن المملكة المتحدة تمتلك القدرات للدفاع عن مصالحها، وتعزيزها على نحو فعال.

ويجب أن تدرك الاستراتيجية الوطنية الجيدة أيضاً، الأهمية الحاسمة للمفاهيم في العلاقات الدولية؛ وما دامت تعمل بشكل واضح على تخفيض قدرتها في الدفاع عن مصالحها وتعزيزها، و«الإرادة العامة والسياسية» للقيام بذلك تتلاشى، فإنها ستجد نفسها أمام مزيد من التحديات. إن المملكة المتحدة بحاجة إلى استراتيجية وطنية تمكّنها من ضمان أمنها ومصالحها، والتعامل مع ما هو غير متوقع عندما يحدث. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية إلى فهم واضح لما تمثله المملكة المتحدة، ونوع القوة التي تريد أن تكون عليها في العالم.

وعلى هذه الاستراتيجية أن تدرك أن مصالح المملكة المتحدة عالمية، وأن التهديدات التي تحيق بها كثيرة ومتنوعة، وغير متوقعة في كثير من الأحيان. كما أن على هذه الاستراتيجية الوطنية أن تثري السياسة بمعلومات حول القدرات اللازمة؛ سواء لتعزيز هذه المصالح أو للدفاع عنها عند الضرورة. وحتى الوقت الحاضر لا توجد استراتيجية وطنية بريطانية من هذا القبيل؛ والعواقب المترتبة على هذا الواقع تهدد أمن هذه البلاد وازدهارها وحريتها، وتخلص الدراسة إلى أنه لم يفت الأوان بعد لتصحيح هذا الوضع والمحافظة على دور عالمي للمملكة المتحدة.

زاييد.. القائد والإنسان

دولة الإمارات العربية المتحدة تحتفل بعيدها الوطني الأول

بحلول الثاني ديسمبر 1972 احتفلت دولة الإمارات العربية المتحدة بعيدها الوطني الأول، فكانت الاحتفالات فرحة شعبية غامرة وتعبيراً عن شعور بالفخر بما حققته الدولة الوليدة؛ فقد رفعت جميع مباني أبوظبي العلم الوطني، وتدفقت حشود الأهالي يغمرها الحماس في شوارع المدينة لتشاهد للمرة الأولى عرضاً مهيباً لقوات الدفاع، وحلقت الطائرات الحربية في سماء الاحتفال، وتلا العرض العسكري عرض آخر للشباب الذين يمثلون كل إمارات الاتحاد. وعلى منصة العرض جلس لأول مرة صاحب السمو رئيس الدولة ونائبه، وأصحاب السمو حكام الإمارات أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، والوزراء وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وعدد من كبار الزوار الذين حلوا ضيوفاً على الدولة للمشاركة في الاحتفال، وعزفت الموسيقى السلام الوطني للمرة الأولى. غطى هذا التعبير الفياض عن الثقة بالوطن، حقيقة المشكلات التي واجهت الاتحاد منذ البداية؛ فمن جانب واجه الاتحاد مخاطر خارجية من جيران أقوى لهم أطماع في أجزاء من أراضيه أو يحتلون أجزاء منها بالفعل، ومن جانب آخر كانت هناك تحديات داخلية تمثلت في أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تكونت من إمارات متفاوتة في درجة تطورها الاجتماعي والاقتصادي؛ ففي حين كانت أبوظبي ودي الأكثر تطوراً، والشارقة تملك تاريخاً عريقاً في مجال التعليم والرعاية الصحية، فإن إمارات عجمان والفجيرة ورأس الخيمة وأم القيوين كانت أقل تطوراً إلى حد بعيد، بسبب بعدها وقلة مواردها؛ ونتيجة لذلك فقد تركز جُلُّ نشاط الحكومة الاتحادية خلال العام الأول من إعلان قيام الدولة على إنشاء بنية تحتية ملائمة في هذه الإمارات. وعلاوة على ذلك كانت الموارد البشرية المؤهلة محدودة إلى أقصى درجة برغم ضخامة الموارد الاقتصادية الواعدة في الدولة الجديدة. وقد أضاف هذا الوضع أعباءً هائلة على رئيس الدولة وعلى القلة المحدودة من المستشارين والمساعدین العاملين معه.

من أقوال الشيخ زايد..

«إن إرادتنا صادقة، وإن عزيمتنا صلبة، وإن إيماننا بالله كبير، وإنني لعلی ثقة كاملة بأننا نسير بخطى ثابتة وبتوفيق من الله لأخذ مكانتنا اللائقة بين الأمم».

من كتاب «بقوة الاتحاد»: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - القائد والدولة

